



الاغتيال الاقتصادي للأمم..

اعترافات قرصان اقتصاد

مصطلح قرصنة الاقتصاد يشير إلى مجموعة من الخبراء المحترفين في مجالهم، والذين مهمتهم سرقة ملايين أو مليارات الدولارات من الدول والحكومات في أنحاء العالم، وتحويلها من المنظمات الدولية التي تقدم القروض والمعونات لصالح خزائن الشركات العالمية والعائلات الثرية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي والموارد في العالم.

ويستخدم قرصان الاقتصاد في ذلك العديد من الوسائل اللاأخلاقية، مثل تزوير التقارير الاقتصادية والرشوة والفساد الأخلاقي والقتل لو لزم الأمر، وهم يلعبون لعبة قديمة، ظهرت مع ظهور الحضارات الإنسانية ذاتها، ولكن خطورتها ازدادت في العصور الحديثة في ظل أدوات العملة.

وبين أيدينا كتاب يتناول بالتفصيل حقيقة المهمة التي يلعبها هؤلاء وأساليبهم في تحقيق أهدافهم، والكتاب بعنوان "الاغتيال الاقتصادي للأمم.. اعترافات قرصان اقتصاد"، للبروفيسور جون بركنز، وهو خبير اقتصادي دولي أمريكي، بدأ عمله في نهاية الستينيات فيما يُعرف بفيالق السلام في الإكوادور، وفي السبعينيات عمل خبيراً في شركة للاستشارات الدولية، وساهم في تقديم المشورة الاقتصادية لعشرات الدول والمؤسسات.

الاغتيال الاقتصادي للأمم
اعترافات قرصان اقتصاد

جون بركنز

ترجمة ومراجعة: مصطفى الطناني
د. عاطف معتمد
تقديم: د. شريف دلاور



● المؤلف: جون بركنز ● ترجمة ومراجعة: مصطفى الطناني / عاطف معتمد

● الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ط ١، ٢٠١٢ م

● عرض: أحمد التلاوي ● عدد الصفحات: ٢٧٣ صفحة

انخرطه في العمل في مجال تقديم الاستشارات الاقتصادية، وحتى المراحل الأخيرة من حياته المهنية، في العام ٢٠٠٤م، ويلاحظ أن جُل الأدوار التي لعبها والخبرات التي اكتسبها، كانت من خلال عمله في قارة أمريكا اللاتينية؛ حيث الفناء الخلفي للولايات المتحدة، وأهم عقدة لأمنها القومي.

إلا أن الكاتب جرب أيضاً العمل في بلدان خارج أمريكا اللاتينية، ومن بينها بلدان من العالم الإسلامي، مثل إندونيسيا، وفي هذا الإطار يقول ما يشير إلى أنه كان يعمل ضمن الاستراتيجيات التي وضعتها الولايات المتحدة من أجل مكافحة المد الشيوعي في العالم.

تطويع اللغة في النهب الاقتصادي

ومن بين أهم المقولات التي وردت في الكتاب، إن بركنز قام مع عدد آخر من الخبراء الاقتصاديين "بتطويع اللغة لتغليف استراتيجيتهم في النهب الاقتصادي، وذلك باستخدام مفاهيم مثل الحكم الرشيد وتحريك التجارة وحقوق المستهلك، بحيث لا تصبح السياسات الاقتصادية جيدة، إلا من خلال مخططات الشركات الكبرى".

ويقول إن هذه الاستراتيجية وغيرها أدت إلى حالة من الخداع للدول، التي قبلت هذه المفاهيم، وقامت بخصخصة الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم وخدمات المياه والكهرباء، وباعتها للشركات الكبرى وهي مضطرة.

ويقول أيضاً إن حكومات الدول النامية، قامت بعد ذلك، بناء على نصائح وتوصيات القوى الكبرى، ومؤسسات التمويل الدولية، بإلغاء الدعم وجميع القيود التجارية التي تحمي الاقتصادات الوطنية، سواء على مستوى الصناعات والمنتجات، أو على مستوى الأسواق،

ومن خلال عمله هذا يكشف المؤلف عن أسرار خطيرة تتعلق بعمل هذه المؤسسات ودورها في خدمة أهداف ومصالح الدول الكبرى، وكيف تعمل على سرقة ثروات وموارد الدول النامية.

والكتاب صدرت طبعته الأولى باللغة الإنجليزية، في العام ٢٠٠٤م، حاملة تجربة الكاتب ذاته في هذا المجال، مجال "القرصنة الاقتصادية"، من خلال سرد لمسيرته في العمل كمستشار اقتصادي لعدد من الشركات والحكومات، وخصوصاً في بلدان أمريكا الوسطى واللاتينية، أو ما يُعرف بـ "جمهوريات الموز"، التي خضعت لعقود طويلة لسيطرة القرار السياسي والاقتصادي الأمريكي، تحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة، الاقتصادية والأمنية والسياسية.

ولقد أثار الكتاب، وقت صدوره، ضجة كبرى، وخصوصاً في أوساط بعض خبراء الاقتصاد الوطنيين والمناهضين للعولمة؛ حيث تبدو أهميته في تأكيد مواقفهم المعارضة للعولمة، والمناهضة لسياسات الدول الكبرى، التي تستنزف ثروات الشعوب وموارد الدول النامية، من خلال شهادة من داخل الأوساط التي لعبت أكبر الأدوار في إدارة النشاط الرأسمالي على مستوى العالم بأسره.

ولقد تُرجم هذا الكتاب إلى العديد من اللغات، ومن بينها الفرنسية والألمانية والروسية والعربية، وصدر أولاً في طبعته العربية الأولى عن دار الطناني للنشر، ثم أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة العربية الثانية له، ضمن إصدارات مكتبة الأسرة في العام ٢٠١٢م.

وقسم المؤلف الكتاب إلى أربعة أجزاء، كل جزء منها يقدم مرحلة زمنية من السيرة الذاتية للكاتب منذ العام ١٩٦٣م؛ حيث بداية

الولايات المتحدة تقوم بطبع الدولار الأمريكي من دون غطاء، لدعم استراتيجية النهب الاقتصادي، لأنها تعني الاستمرار في تقديم قروض بالدولار لن يتم سدادها



الدراسات تشترط قيام المكاتب الهندسية وشركات المقاولات الأمريكية بتنفيذ هذه المشروعات.

ويقول إنه في حقيقة الأمر؛ فإن الأموال بهذه الطريقة لا تغادر الولايات المتحدة؛ حيث تتحول من حسابات بنوك أمريكية في واشنطن على سبيل المثال، إلى حسابات شركات أخرى في الولايات المتحدة أيضاً، ويشير إلى أنه بالرغم من أن هذه الأموال تعود بشكل فوري إلى أعضاء فيما وصفه بـ"الكوربورقراطية"، في إشارة إلى تحالف الشركات الكبرى مع الإدارة الأمريكية؛ فإنه يبقى على الدولة المتلقية سداد أصل القرض وفوائده.

ومن ثم؛ فإن مقياس نجاح الخبير يتناسب طردياً مع حجم القرض الذي يتم "توريث" الدولة المدينة فيه، وكيف يتم تعثر هذا البلد، بعد بضع سنوات، عن السداد، بحيث يتم إجباره على الحصول على ديون جديدة، أو الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية بعينها، مثل الموافقة على التصويت بطريقة ما في الأمم المتحدة، فيما يخص قضية معينة تهم الغرب أو الولايات المتحدة، أو السيطرة على موارد معينة في البلد المدين، أو قبول إقامة قاعدة عسكرية على أراضيه.

ويقول المؤلف إن هناك عدداً من النماذج التي يستعين بها الباحث الاقتصادي للتنبؤ بشأن تأثير استثمار مليارات الدولارات في بلد

فيما كانت ملزمة بقبول استمرار الولايات المتحدة وشركائها الدوليين من مؤسسات وحكومات، في تقديم الدعم لقطاعات أعمالها وفرض القيود لحماية صناعاتها، وهو ما كبلها بالديون، وأدى إلى تدهور عملاتها الوطنية.

ويشير الكاتب إلى أن موضوع الديون الخارجية للبلدان النامية، المستحقة للولايات المتحدة ولمؤسسات التمويل الدولية، أحد أبرز أدوات التأثير السياسي للغرب على العالم الثالث؛ حيث إنها السبيل لتحقيق أهداف الغرب من خلال مفاوضات سياسية واقتصادية وعسكرية مع هذه البلدان.

ويشير بركنز إلى سياسة تتبناها الولايات المتحدة لاستمرار حالة الديون المتراكمة على البلدان النامية، فيقول إن الولايات المتحدة تقوم بطبع الدولار الأمريكي من دون غطاء، لدعم استراتيجية النهب الاقتصادي هذه، لأنها تعني الاستمرار في تقديم قروض بالدولار لن يتم سدادها.

المنظمات المالية الدولية

وحول الدور الذي لعبه المؤلف في عملية استخدام المنظمات المالية الدولية لخلق ظروف تؤدي إلى خضوع الدول النامية لهيمنة الولايات المتحدة، وأصحاب رؤوس الأموال والشركات والبنوك الكبرى التي تتحكم في الإدارة الأمريكية ذاتها، يقول إن الخبراء ممن هم على شاكلته، يقومون في البداية، بإعداد الدراسات التي بناء عليها توافق المنظمات المالية على تقديم قروض للدول النامية المستهدفة بغرض تطوير البنية الأساسية.

ويشير إلى أن المشروعات الخاصة بالكهرباء والطاقة، وقطاع النقل والمواصلات تحتل جاذبية خاصة في هذا المجال، كذلك بناء المدن الصناعية الجديد، ويقول إن هذه

من بين أهم المحطات التي عمل بها، وتوضح حجم الدور الأسود الذي تلعبه مثل هذه النوعية من الخبراء، فيعترف بأنه وزملاءه دفعوا الإكوادور نحو الإفلاس، ففي ثلاثة عقود ارتفع حد الفقر من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من السكان، وازدادت نسبة البطالة من ١٥٪ إلى ٧٠٪، وارتفع مستوى الدين العام من ٢٤٠ مليون دولار إلى ١٦ مليار دولار، ولذلك تخصص الإكوادور قرابة ٥٠٪ من ميزانيتها لسداد الديون.

ويوضح المصلحة الأمريكية التي دفعت خبراء وقراصنة الاقتصاد العالميين إلى إغراق الإكوادور بالديون، ودفعها لشراء ديونها، وتكمن في رغبة شركات النفط الأمريكية في شراء غابات الإكوادور، نظراً لكون احتياطي النفط في غابات الأمازون ينافس نظيره في الشرق الأوسط.

كما يتناول المؤلف أيضاً كيف سيطرت شركة الفواكه المتحدة الأمريكية أو "يوناييتد فروت"، التي تأسست في أواخر القرن التاسع عشر، على دول بأكملها، عندما قامت لتصبح من القوى المسيطرة على أمريكا الوسطى بما لها من مزارع كبرى في كولومبيا ونيكاراجوا وكوستاريكا وجامايكا والدومينيكان وجواتيمالا وبنما.

ويقول إن هذه الشركة لها تأثير سياسي عميق؛ لدرجة أنه حينما حاول بعض الزعماء الوطنيين في أمريكا الوسطى المساس بها وبمصالحتها، لقوا حتفهم في ظروف "غامضة".

ومن ذلك يسرد بيركنز بالتفصيل كيف ارتبط عملهم في "الاغتيال الاقتصادي" بـ"الاغتيال الجسدي" أو التصفية الجسدية للرؤساء المعارضين، فعندما فشل هو وزملاؤه في استمالة الرؤساء الوطنيين في عدد من دول أمريكا اللاتينية، تدخل فريق آخر من

ما على النمو الاقتصادي المتوقع لسنوات قادمة فيها، وكذلك لتقويم المشروعات المقترحة.

ويؤكد أن الأرقام التي تظهر في هذا الجانب تكون خادعة إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال، فإن نمو الناتج الإجمالي القومي، لا يعني تحقيق مصلحة للشعوب حيث إن الفوائد المتحققة قد تذهب لصالح أقلية من المواطنين من النخبة على حساب الأغلبية بحيث يزداد الثري ثراءً ويزداد الفقير فقراً، إلا أن الأرقام في النهاية تعتبر هذا النمو بمثابة تقدم اقتصادي.

ومن بين النتائج الجانبية لهذه السياسة، القروض والديون والمشروعات، تكوين مجموعة من العائلات والنخب الثرية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي داخل الدولة المدينة، وتشكل امتداداً للنخبة الأمريكية؛ حيث تعتق نفس أفكار ومبادئ وأهداف النخب في الولايات المتحدة، وبحيث ترتبط سعادة ورفاهية الأثرياء الجدد بالتبعية طويلة المدى للولايات المتحدة.

ومن بين الأرقام التي ذكرها الكاتب في هذا المقام، وتدلل على حجم التأثير والدور الذي يلعبه قراصنة الاقتصاد، ومدى فاعلية السياسات الأمريكية والغربية في هذا السياق، مستوى مديونية العالم الثالث؛ حيث وصلت في العام ٢٠٠٤م، إلى ٢,٥ تريليون دولار، فيما بلغ مستوى خدمة هذه الديون حوالي ٣٧٥ مليار دولار سنوياً.

والرقم الأخير يفوق ما تتفقه كل دول العالم الثالث على الصحة والتعليم، ويمثل عشرين ضعفاً لما تقدمه الدول المتقدمة سنوياً من مساعدات خارجية.

محطة أمريكا اللاتينية

تعتبر تجربة الكاتب في أمريكا اللاتينية

عمدت الولايات المتحدة إلى تبني سلسلة من الإجراءات لتفادي تكرار أزمة حظر النفط في المستقبل



كذلك يلمز من قناة الفكر السلفي، من خلال تناوله للحركة الوهابية، التي قامت على أساسها الدولة السعودية، وكذلك الرافد الأساسي لأفكار أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة.

كما يركز على قرار حظر النفط السعودي إبان حرب رمضان/ أكتوبر من العام ١٩٧٣م؛ حيث يتناوله من أكثر من زاوية، ومن بينها دور العائدات الإضافية التي حصلت عليها المملكة من ارتفاع أسعار النفط وقتها، ويقول إن هذه العائدات كانت نقمة أكثر منها نعمة، فامتلاء خزائن الدولة بمليارات الدولارات، أدى إلى تحول بنيوي في المجتمع السعودي، وما قال إنه تقويض لبعض المعتقدات السلفية الصارمة.

ويوضح بالقول إن أثرياء السعودية خرجوا خارج المملكة، وطافوا حول العالم، وتلقوا التعليم الغربي في مدارس وجامعات أوروبا والولايات المتحدة، وسارت حياتهم على وتيرة من الرفاهية؛ حيث ظهر شكل جديد من "الانغماس الدينيوي" بدلاً من "المعتقدات الدينية المحافظة".

ويقول إن قرار حظر النفط أثر كثيراً على السياسات الأمريكية في المنطقة؛ حيث عمدت الولايات المتحدة إلى تبني سلسلة من الإجراءات لتفادي تكرار أزمة حظر النفط في المستقبل، فلجأت إلى ما يعزز هذه النزعة الاستهلاكية في المجتمعات الخليجية بشكل عام.

القراصنة، وهم ثعالب المخابرات المركزية الأمريكية، ونفذوا مهامهم بالقتل والاغتيال وتدمير حوادث إسقاط الطائرات الرئاسية واغتيال المعارضين للرغبات الأمريكية، وذلك على نحو ما حدث في جواتيمالا وبنما وفنزويلا.

وفي حالة فنزويلا، يقول الكاتب إن الرئيس الفنزويلي الحالي، هوجو تشافيز، الذي تبني سياسات اقتصادية وطنية مستقلة، نجا من الخطط الأمريكية لإسقاطه بسبب الأزمة العراقية، لأن الولايات المتحدة انشغلت في العراق، في العام ٢٠٠٣م، ولم تتمكن من إكمال الانقلاب المدبر الذي نظمته في فنزويلا لإقصاء شافيز، الذي عاد إلى السلطة بمساندة الجيش بعد أقل من ٧٢ ساعة من الانقلاب عليه.

المحطة السعودية

جاءت المحطة السعودية في المرحلة الثانية من حياة بركنز المهنية، وهي تلك التي تقع في عقد السبعينيات؛ حيث تبدأ قصة المؤلف مع المملكة في العام ١٩٧٤م، حين عرض عليه أحد الدبلوماسيين السعوديين صوراً فوتوغرافية لمدينة الرياض، ومن بينها صور لقطيع من الأغنام يرعى بين أكوام القمامة خارج مبنى حكومي، وحين سأل ذلك الدبلوماسي عنها، قال له "إنها وسيلة التخلص من القمامة؛ إذ لا يمكن لمواطن سعودي كريم الأصل أن يجمع القمامة.. نحن نتركها لقطعان الأغنام".

ويسوق الكاتب صورة سيئة عن الأوضاع الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، في إطار التضييل الغربي حول الإسلام والمسلمين والعرب؛ فيصف مشاهد قطع الرؤوس والأيدي في ساحات القصاص، وأوضاع المرأة في المملكة العربية السعودية.

كما بدأت واشنطن، بعد انتهاء الحظر مباشرة، في العام ١٩٧٤م، بالتفاوض مع حكام المملكة؛ حيث عرضت عليهم ما وصفه بمقايضة المساعدة التقنية والمعدات والتدريبات العسكرية مقابل الثروات المتحققة من وراء ارتفاع أسعار النفط.

ومن بين أبرز نتائج المفاوضات التي جرت بين الرياض وواشنطن، إنشاء اللجنة الأمريكية السعودية للتعاون الاقتصادي، والمعروفة اختصاراً بـ (JECOR)، ويقول بركنز إن هذه اللجنة أنفقت مليارات الدولارات سنوياً دون أن تخضع لرقابة الكونجرس الأمريكي؛ حيث إن نشاطها لم يكن يشمل أية أموال حكومية أمريكية، ولذلك لم يكن للكونجرس أية سلطة، بالرغم من أن وزارة الخزانة الأمريكية كانت تلعب دور الوسيط.

ويشير إلى أن هذه اللجنة لعبت دوراً بالغ الأهمية في تحويل عائدات النفط السعودية إلى الشركات الأمريكية.

هيمنة رأس المال

بعد ذلك يتناول الكاتب النتائج التي أدى إليها تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي القطاع الخاص في الحياة الأمريكية؛ حيث طغت سلطة رأس المال، واستخدمت آليات السوق لتوجيه رجل الشارع، والذي تحول إلى مستهلك أو متفرج وليس مشاركاً في توجيه الحياة العامة في بلاده، وبما أنه من المفترض سماع صوت الشعوب في البلدان والمجتمعات الديمقراطية؛ فإن أصحاب المصالح الأمريكية باتوا يقومون بعملية غسيل مستمرة للعقول والأفكار، وبالتالي تم تحويل المواطن العادي واهتماماته إلى ما تفكر فيه النخبة الأمريكية، التي تسيطر على السياسة والاقتصاد، وفق ما أطلق عليه مصطلح "هندسة المواقف".

ويقول إن عملية هندسة المواقف هذه، تزداد في أوقات الأزمات "بحيث يساق الشعب بشكل دائم إلى إدراك أن الحرب لم تنته وبأن بلاده تحارب، من أجل قضية نبيلة" بينما هي في واقع الأمر ترتكب مجازر بشعة ضد الإنسانية! ويقابل هذه العملية، التي تتم في داخل الولايات المتحدة، غسيل العقول وهندسة المواقف، عملية "الاحتواء" في الخارج، وتتم بشكل متكامل ومتشابه، وقال إنه تتم تعبئة المواطنين الأمريكيين في الداخل لدفع فاتورة سياسة الاحتواء الخارجية.

وتقسم الإدارات الأمريكية، التي تعمل في انساق متشابهة مهما اختلف انتماءها السياسي، ومن خلال سياسة واحدة، تقسم العالم إلى مناطق اقتصادية نوعية، تخدم كل منها أغراض الشركات الأمريكية، فنزويلا والمكسيك والخليج العربي وهذه مخصصة للشركات النفطية، وأمريكا الوسطى والكاربيبي لـ "استعباد" العمالة الرخيصة وتجميع المنتجات، والصين للاستهلاك وتسويق المنتجات الأمريكية.

فالولايات المتحدة لا تريد ما تزعمه حول اقتصاديات العالم الحر، وتحرير التجارة، ولكن كل ما تسعى إليه هو في الحقيقة كيفية ضمان مصالح الشركات الأمريكية، وضمان حريتها في الدخول والعمل في الأسواق المختلفة، واستغلال الموارد والسيطرة على الإنتاج العالمي واحتكار التكنولوجيا، وهو ما يدفع ثمنه الفقراء.

وإجمالاً؛ فإن الكتاب عبارة عن تطواف طويل في رحلة المؤلف المهنية، عرض فيها عدداً من التطورات السياسية المهمة التي وقعت في تاريخ العالم المعاصر، مثل غزو الولايات المتحدة لبنما والعراق، وكيف أن المصلحة الأمريكية هي التي كانت تقف وراء هذه الأحداث، وليس حقوق الإنسان أو قيم الديمقراطية! ■